دور المشروعات الصغيرة في تنميه الاقتصاد السعودي

ROLE OF SMALL PROJECTS IN DEVELOPING SAUDI ECONOMY

إعداد الباحث

الدكتور

خالد زكي محمد الديب

أستاذ الاقتصاد المساعد- كلية الاقتصادوالاداره

جامعة الملك عبد العزيز- جدة – المملكة العربية السعودية

٢٠١٦

دور المشروعات الصغيرة في تنميه الاقتصاد السعودي

مستخلص

تتمثل مشكلة الدراسة في: إبراز بعض الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة وتحد من قيامها بدورها في تنمية الاقتصاد السعودي ومن هذه الصعوبات:

قلة توظيف العمالة الوطنية، والاعتماد على العمالة الوافدة- غياب الإطار التنظيمي، للقطاع الخاص عموماً ولقطاع المشروعات الصغيرة خصوصاً- القصور في التمويل من جانب بعض مؤسسات الإقراض.

لذا فأن أهداف الدراسة تتمثل في:

القاء الضوء على أهمية الدور الذي تمثله المشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي- إيجاد الحلول المناسبة لتوظيف العمالة الوطنية- إيجاد الإطار التنظيمي لدعم قيام المشروعات الصغيرة، ورسم السياسات لها وطرح خيار التلاحم والتكامل كبديل لها عن المنافسة- تطوير آليات التمويل للمشروعات الصغيرة وضمان الائتمان المقدم لها.

وتحقيقاً للهدف العام للدراسة فقد تم إجراء دراسة ميدانية على مديري المشروعات الصغيرة، وتم تجميع البيانات الخاصة بهذه الدراسة باستخدام قائمة استبيان أعدت خصيصاً لذلك، وتم اختبار هذه البيانات بعد إدخالها في الحاسب الآلي، باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

أوضحت النتائج: أهمية استقطاب قطاع المشروعات الصغيرة للعمالة الوطنية، مع استقدام العمالة المؤهلة. أهمية إيجاد إطار تنظيمي لدعم إقامة ورعاية وإدارة شئون المشروعات الصغيرة. أهمية تطوير آليات تمويل المشروعات الصغيرة وضمان الائتمان المقدم لها.

ونوصي في نهاية الدراسة بـ: ضرورة اهتمام المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة بتوظيف العمالة الوطنية، والحرص على تدريبها وتنمية مهاراتها، مع التركيز على استقدام العمالة المؤهلة. كما نوصي بإقامة كيان رسمي مستقل كوزارة أو هيئة لرعاية وإدارة شئون المشروعات الصغيرة وتنميتها وتطويرها. كما نوصي بتطوير آليات التمويل وضمان الائتمان المقدم للمشروعات الصغيرة.

ROLE OF SMALL PROJECTS IN DEVELOPING

SAUDI ECONOMY

Abstract

The problem in the study: To highlight some of the difficulties faced by small businesses and reduce its role in the development of the Saudi economy and the difficulties such as:
lack of national employment, and reliance on expatriate labor- absence of the regulatory framework, the private sector in general and small enterprise sector in particular- deficiencies in the funding of some lending institutions.
Therefore, the objectives of the study are:
to highlight the important role that represents small businesses in the Saudi economy- finding appropriate solutions for the employment of national manpower- create the regulatory framework to support the small projects, and policy-making and have a put option cohesion and integration as an alternative from the competition- Development of financing mechanisms for small and ensure that credit extended to them.
To achieve the overall objective of the study was conducted a field study on the managers of small projects have been compiled data for this study using a list of a questionnaire prepared for that purpose, was tested after this data entered into the computer, using some statistical methods.

The results showed: the importance of attracting the small enterprise sector of the national labor, with the introduction of qualified workers. The importance of creating a regulatory framework to support the establishment, care and management of the affairs of small projects. The importance of developing mechanisms for financing small projects and ensure that credit extended to them.
We recommend that at the end of the study: the need for the attention of those responsible for the management of small projects employing national labor, and ensure the training and skills development, with a focus on bringing in skilled labor. We also recommend the establishment of a formal independent entity such as the Ministry or body for the care and management of the affairs of small businesses, developing and developed. We also recommend the development of funding mechanisms and to ensure that credit provided to small enterprises.

المشروعات الصغيرة وتنمية الاقتصاد السعودي

يقصد بالنمو الاقتصادي " معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة " ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين:.

١- تحديد معدلات النمو "نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج القومي الصافي".

٢- تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

لقد بدأت عملية التنمية في المملكة العربية السعودية أولى خطواتها وبجهود حثيثة للدولة عقب اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية، حيث هيأت العوائد النفطية الصغيرة إمكانية مهمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتعد سنة ١٣٦٨هـ بمثابة نقطة التحول في تاريخ التنمية بالمملكة، فكانت هذه السنة بداية عهد المشروعات الجديدة التي تزايدت نوعيتها وسرعة تنفيذها مع ارتفاع إنتاج النفط وزيادة عائداته، حيث أعدت أول ميزانية رسمية للدولة في عام ١٣٦٧-١٣٦٨هـ(العبيد، ١٩٩٤م، ١٧).

يقوم القطاع الخاص بدور حيوي وهام في التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم على مختلف درجات نموها. وفي المملكة العربية السعودية ظل اهتمام المخططين والمحللين ومنتجي السلع والخدمات ينصب في المقام الأول وحتى عهد قريب على القطاع النفطي والذي حظي بنصيب وافر من الموارد والحوافز. أما الاهتمام بالقطاع الخاص ودراسة اقتصاديات واحتياجات وخصائص هذا القطاع ودوره في التنمية الاقتصادية في المملكة فهو توجه حديث نسبياً، ولكنه توجه متسارع ومتعاظم إن كان على المستوى الحكومي أو قطاع الأعمال وكذلك على المستوى الأكاديمي وبيوت الأبحاث والخبرة. وسوف نسلط الضوء على هذا القطاع الحيوي لكون موضوع الدراسة يبحث في المشروعات الصغيرة والتي تندرج تحت هذا القطاع بل تعد من أهم مكوناته.

توزيع منشآت القطاع الخاص حسب الحجم ونوع النشاط الاقتصادي للعام ٢٠٠٨م

النشاط الاقتصادي	المنشآت الصغيرة		المنشآت المتوسطة		المنشآت الكبيرة		الإجمالي
	عدد	(%)	عدد	(%)	عدد	(%)	
الزراعة والغابات وصيد الاسماك	١٠٩.٧٠٩	٩٨.١	١.٨٦٤	١.٨	٢٣٠	٠.٢	١١١.٨٠٣
التعدين واستغلال المحاجر	٢٢٧	٣٨.٥	٢٩٠	٤٩.٢	٧٣	١٢.٣	٥٩٠
الصناعات التحويلية	٩٤.٢٦٤	٩٠.٨	٧.٧٣٩	٧.٥	١.٧٩٣	١.٧	١٠٣.٧٩٦
الكهرباء والغاز والمياه	٢.٤٦٥	٨٨.١	٢٤٨	٨.٩	٨٥	٣.٠	٢.٧٩٨
البناء والتشييد	١٣.٣٨٤	٦٧.٤	٤.٦٧٤	٢٣.٥	١.٨٠٨	٩.١	١٩.٨٦٦
تجارة الجملة والتجزئة	٣٨٥.٣٦٨	٩٦.٩	١٠.٩٩٥	٢.٨	١.٤١١	٠.٣	٣٩٧.٧٧٤
الفنادق والمطاعم	٧٣.٠٢٩	٩٢.٩	٥.١٤٤	٦.٥	٣٨١	٠.٦	٧٨.٥٥٤
النقل والتخزين والاتصالات	١٤.٣٥٢	٨٥.٠	١.٩٩٣	١١.٨	٥٣٥	٣.٢	١٦.٨٨٠
الوساطة المالية	٣٨٥	٣٣.٩	٦٤٨	٥٧.١	١٠٢	٩.٠	١.١٣٥
العقار والتأجير والمشاريع التجارية	٣٥.٦٦٢	٩٣.٣	٢.١٤٧	٥.٦	٤٣١	١.١	٣٨.٢٤٠
التعليم	١.٧١٥	٤٤.٤	١.٨٢٣	٤٧.٢	٣٢١	٨.٤	٣.٨٥٩
الصحة والخدمات الاجتماعية	١.٩٩١	٤٩.٥	١.٦٨٥	٤١.٩	٣٤٣	٨.٦	٤.٠١٩
الخدمات الإجتماعية والشخصية	٤٣.٣٦١	٩٨.٢	٦٤٢	١.٥	١٤٦	٠.٣	٤٤.١٤٩
المجموع	٧٧٥.٩١٢	٩٤.٢	٣٩.٨٩٢	٤.٨	٧.٦٥٩	١.٠	٨٢٣.٤٦٣

المصدر: من بيانات مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المملكة العربية السعودية، وثائق الخطط الخمسية وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠٠٨م، ص١٢٩.

يوضح الجدول السابق توزيع منشآت القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية الذي يتكون من مجموعة منشآت تحتل فيه المشروعات الصغيرة النسبة الأكبر على مستوى هذه المنشآت حيث تشكل المشروعات الصغيرة حسب إحصائية عام ٢٠٠٨ م ما نسبته (٩٤,٢ %). من مجموع منشآت القطاع الخاص، يليها في الترتيب مجموعة المشروعات المتوسطة والتي شكلت (٤.٨ %). وأخيرا مجموعة المشروعات الكبيرة والتي شكلت (١,٠ %).

كما استحوذت منشآت تجارة الجملة والتجزئة على نحو(٤٨,٣%) من إجمالي المنشآت، تلتها الزراعة بنسبة (١٣,٦%)، ثم منشآت الصناعات التحويلية بنسبة (١٢,٦%) ثم بقية المنشآت على

التوالي، كما نما عدد المنشآت بمختلف أحجامها بنهاية عام ٢٠٠٨ م بنحو (٣١,٩ %) موازنة بأعدادها المسجلة في العام السابق.

خصائص المشروعات الصغيرة في السعودية

تشهد المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة تزايدا مستمرا في عدد المشروعات الصغيرة حيث تساهم في استغلال الطاقات والقدرات والمهارات لاسيما الشابة منها وتوظيفها في مجالات عدة تسهم من خلالها هذه الطاقات الوطنية بوضع لبنات في طريق التنمية الشاملة، إضافة إلى أن هذه المشروعات الصغيرة توفر فرص عديدة للوظائف، والتقليل من الاعتماد على الكوادر الأجنبية، وإتاحة الفرصة للطاقات الوطنية لاكتساب الخبرة.

للمشروعات الصغيرة السعودية خصائص وسمات تميزها عن غيرها من الدول سواء على المستويين الإقليمي أو الدولي فكما اشرنا سابقاً بأن نسبة المشروعات الصغيرة تبلغ أكثر من ٩٤% من مجموع مشروعات القطاع الخاص السعودي والذي بدوره يشكل ما نسبته ٥٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي خلال خطة التنمية الثامنة ٢٠٠٩ م وفيما يلي عرض لأهم خصائص المشروعات الصغيرة في السعودية.

***وفرة فرص العمل وقلة العمالة الوطنية**

القطاع الخاص هو الموظف الرئيس للعمالة بالسعودية. فهو يستوعب ما يقارب (٩٠ %). من إجمالي العمالة بالمملكة، و(٩٥%). من إجمالي العمالة الوافدة. كما أن مشروعات القطاع الخاص التي توظف ١٠ عمال فأكثر تستوعب (١٨%). من إجمالي العمالة بالقطاع الخاص نسبة العمالة الوطنية فيها لا تزيد عن(١٢%). في حين أن المشروعات التي توظف أقل من ١٠ عمال يعمل بها (٨٢%). تقريبا من إجمالي العمالة. وبعد خمس سنوات أوضحت دراسة أخرى للمجلس نفسه أن المشروعات الصغيرة في المملكة التي توظف أقل من عشرين عاملا تمثل نسبة (٩٥%). من الاقتصاد السعودي، ويعمل فيها (٧٨%). من العمالة الوافدة(الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة،١٤٢١هـ،٤)

إحصاءات الإدارة العامة للإحصاء بوزارة العمل للعاملين في القطاع الخاص من السعوديين والوافدين خلال الأعوام المالية ٢٠١٠م-٢٠١١م-٢٠١٢م.

العام المالي	الجنسية		الإجمالي	النسبة	
	سعودي	غير سعودي		سعودي	غير سعودي
٢٠١٠م	٨٢٩.٠٥٧	٥.٣٩٢.٨٩٠	٦.٢٢١.٩٤٧	%١٣.٣٢	%٨٦.٦٨
٢٠١١م	٦٨١.٤٨١	٦.٢١٤.٠٦٧	٦.٨٩٥.٥٤٨	%٩.٨٨	%٩٠.١٢
٢٠١٢م	٧٢٤.٦٥٥	٦.٢٦٦.٥٤٥	٦.٩٩١.٢٠٠	%١٠.٣٧	%٨٩.٦٣

المصدر: وزارة العمل، الكتاب الإحصائي السنوي.

يتضح من خلال الجدول السابق الاستيعاب الكبير للعمالة وخصوصاً الوافدة منها في فرص العمل لدى القطاع الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة. ولكن هذه الزيادة المطردة في توفير فرص العمل يقابلها مشكلة زيادة العمالة الوافدة والتي تعد في نظر الكثير من الاقتصاديين

*** تنوع وعدم تجانس أنشطة وأعمال المشروعات الصغيرة**

نجد التنوع في أنشطة وأعمال المشروعات الصغيرة في السعودية حيث نجد مثلاً " قيام المشروع التجاري الخاص بمقاولات البناء والتشييد بأعمال أخرى مثل توريد وتأجير المعدات، ويبررون ذلك بالمحافظة على حجم أعمال مناسب، بحيث إذا اضمحل حجم العمل في نشاط معين تكون هناك فرصة للتعويض من خلال زيادته في مجال أخر، وبطبيعة الحال هناك مخاطرة لتنوع وتعدد أوجه النشاط في المشروع الواحد"(المبيريك والشمري، ٢٠٠٦م، ١٧٢).

***تشمل أنشطة المشروعات الصغيرة كافة القطاعات الاقتصادية بالسعودية**

تتمتع المشروعات الصغيرة السعودية بخاصية الانتشار حيث تمتد أنشطتها لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية في السعودية سواء التجارية أو الصناعية أو الخدمية أو الزراعية، تتركز غالبيتها في المشروعات التجارية الصغيرة.

*** استيعاب المشروعات الصغيرة لمعظم مدخرات القطاع الخاص السعودي**

تمثل المشروعات الصغيرة ما يقارب ٩٤.٥ % من إجمالي منشآت القطاع الخاص ومن هذا المنطلق فأن من خصائص المشروعات الصغيرة السعودية أنها تعتبر " أحد البدائل الاستثمارية لاستيعاب مدخرات القطاع الخاص السعودي وتوظيفها في أنشطة إنتاجية وخدمية تسهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالسعودية "(السجيني، ١٩٩٦م، ٣٥).

مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة السعودية

تعد المشروعات الصغيرة بمثابة مجالات رئيسة لتوفير فرص العمل، إضافة إلى أنها تشكل بذور أساسية للمشروعات المتوسطة والكبيرة، فضلا عن دورها المهم في تطوير المناطق الأقل نمواً وتنميتها، وإسهامها في تعزيز ثقافة العمل والإنتاج. وعلى الرغم من الاهتمام المتواصل الذي تحظى به تلك المشروعات عبر خطط التنمية المتتالية، إلا أنها مازالت تواجه العديد من المعوقات في مختلف المراحل(مرحلة التأسيس - ومرحلة البناء والتجهيز – ومرحلة التشغيل والتوسع)، التي تؤثر على أدائها ودورها في نمو القطاع الخاص. ويشكل الحصول على التمويل الميسر العقبة الرئيسة التي تعترض تطور المشروعات الصغيرة، يضاف إليها معوقات أخرى كضعف مستوى التسويق وإمكاناته، والقدرة على توفير مستلزمات الإنتاج بالجودة العالية، وضعف تقنيات الإنتاج والتشغيل، فضلا عن ضعف البيئة التنظيمية

والقانونية والمعوقات الإدارية، مما يحد من قدرتها على التطور والتحديث(وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠م، ١٣٢).

تتنوع الجهات التي تقوم بتمويل المشروعات الصغيرة وتشمل البنوك التجارية، بنوك التنمية، مؤسسات ضمان القروض، المنظمات غير الحكومية المحلية، صناديق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. هذا وتختلف طبيعة التمويل حسب النشاط الموجه إليه، كالتمويل الزراعي، التمويل الصناعي، التمويل التجاري، والتمويل الإنمائي .وعادة ما تتنوع أشكال التمويل تبعا لأغراض طالب التمويل(خضر، ٢٠٠٢م، متاح على الموقع www.arab-api.org).

الجهود الحكومية في تمويل المشروعات الصغيرة

جاء اهتمام المملكة العربية السعودية بالمشروعات الصغيرة منذ خطة التنمية الخمسية الرابعة وصولاً إلى خطة التنمية الثامنه (١٤٢٥-١٤٣٠هـ)، التي أكدت على دور المشروعات الصغيرة في تحقيق أهداف الخطة. وبينت الخطة أن أبرز العقبات التي تحد من أنشطة هذه المشروعات وإسهاماتها تتمثل في:(مجلس الغرف السعودية، ١٤٣٣هـ، ٨-٩).

- عدم الارتكاز في تكوين المشروعات على دراسات الجدوى الاقتصادية.
- مشكلة انتقال الملكية للجيل الجديد.
- تدني مستوى الإنتاجية والكفاءة الإدارية.
- معوقات التمويل.

وقد تبنت الخطة عدة إجراءات ومبادرات لدعم المشروعات الصغيرة من أهمها:

- تسهيل الإجراءات.
- دراسة إنشاء صندوق خاص بالمشروعات الصغيرة.
- التوسع في أنشطة الإقراض التي يضطلع بها بنك التسليف.

اهتمت الاستراتيجية الشاملة لتخطيط التنمية بالمملكة العربية السعودية، بتوفير التمويل الميسر لتشجيع الاستثمار الخاص على الإسهام في العمليات الاستثمارية في جميع القطاعات والمجالات والأنشطة. وقد حقق ذلك مساندة كبيرة للمؤسسات العامة والقطاع الخاص في مجال التنمية الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات.

إجراءات الدراسة

سيتناول الباحث بعض الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية التي قامت الدراسة بإتباعها وهي على النحو التالي:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، فإن استخدام المنهج الوصفي التحليلي يتلاءم مع أهداف الدراسة الحالية التي تسعى للتعرف على الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي. حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة في محافظة جدة بمنطقة مكة المكرمة، ويبلغ عدد المشروعات الصغيرة في محافظة جدة (١٨٣٩٠) مشروع صغير – يصل عدد العمال فيه أقل من ٢٠ عامل – وفقاً لإحصائيات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية(المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، متاح على http://www.gosi.gov).

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم تحديد الحد الأدنى لعدد أفراد عينة الدراسة بـ٣٧٦ حيث يبلغ عدد المشروعات الصغيرة في محافظة جدة بمنطقة مكة المكرمة حسب احصائية عام ١٤٣٤هـ ثمانية عشر الف وثلاثمائة وتسعون مشروعا(١٨٣٩٠)

والجدول التالي يوضح طريقة توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة والمسترد منها والصالح منها.

عدد الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للدراسة

عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	عدد الاستبيانات الصالحة
٤٢٠	٤٠٨	٤٠٠

يتضح من الجدول (٤-٨) قيام الباحث بتوزيع (٤٢٠) استبانة على أفراد مجتمع الدراسة، وكانت الاستبانات المستردة (٤٠٨) استبانة تم حذف (٨) استبانات منها لعدم صلاحيتها للتحليل، وبناء على ذلك أصبحت عدد الاستبيانات الكاملة والصالحة للتحليل (٤٠٠) استبانة تمثل أفراد عينة الدراسة الحالية.

خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموجرافية:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لبياناتهم الشخصية والعامة والتي يوضح نتائجها الجدول التالي:

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لبياناتهم الشخصية والعامة

م	المتغيرات		التكرار	النسبة %
١	الجنس	ذكر	٣٢٩	%٨٢.٢٥
		أنثى	٧١	%١٧.٧٥
٢	المؤهل العلمي	دون الثانوية	٧١	%١٧.٧٥
		ثانوية أو دبلوم	١٣٣	%٣٣.٢٥
		جامعي	١٣١	%٣٢.٧٥
		دراسات عليا	٦٥	%١٦.٢٥
٣	عمر المشروع	أقل من سنة	١٦٠	%٤٠.٠
		من سنة إلى أقل من ٣ سنوات	٩٧	%٢٤.٢٥
		من ٣ إلى أقل من ٥ سنوات	١١٤	%٢٨.٥
		خمس سنوات فأكثر	٢٩	%٧.٢٥
٤	صفة المسئول عن إدارة المشروع	مالك المشروع	٢٤٦	%٦١.٥
		مدير معين	١٥٤	%٣٨.٥
٥	جنسية المسئول عن إدارة المشروع	سعودي	٢٤٦	%٦١.٥
		غير سعودي	١٥٤	%٣٨.٥
٦	عدد العمال	أقل من ٥	١٦٦	%٤١.٥
		من ٥ إلى ٩	١٣٦	%٣٤.٠
		من ١٠ إلى ١٩	٩٨	%٢٤.٥
٧	نسبة السعودة بالمشروع	أقل من ١٠%	١٨٤	%٤٦.٠
		من ١٠% إلى ٣٠%	١٢٣	%٣٠.٧٥
		من ٣١% إلى ٤٠%	٧٧	%١٩.٢٥
		من ٤١% إلى ٥٠%	٦	%١.٥
		أكثر من ٥٠%	١٠	%٢.٥
٨	نشاط المشروع	تجاري	١٦١	%٤٠.٢٥
		زراعي	٤٦	%١١.٥
		صناعي	٧٤	%١٨.٥
		خدمي	١١٩	%٢٩.٧٥

يتضح من الجدول ما يلي:

١- أن معظم أفراد عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة من (الذكور) بنسبة (٨٢.٣%)، أما (الإناث) فكانت نسبتهم (١٧.٨%) من إجمالي أفراد العينة.

٢- أن معظم أفراد عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة من أصحاب المؤهل العلمي (ثانوية أو دبلوم) بنسبة (٣٣.٣%)، يليهم أفراد عينة الدراسة الحاصلين على مؤهل (جامعي) بنسبة (٣٢.٨%)، ثم الأفراد الحاصلين على مؤهل علمي (دون الثانوي) بنسبة

(١٧.٨%)، وكانت أقل نسبة للحاصلين على (دراسات عليا) حيث كانت نسبتهم (١٦.٣%) من إجمالي أفراد العينة.

٣- أن معظم أفراد عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة يعملون بمشروعات مضى على إنشائها (أقل من سنة) بنسبة (٤٠%)، يليهم العاملين بمشروعات عمرها (من ٣ إلى أقل من ٥ سنوات) بنسبة (٢٨.٥%)، ثم الأفراد العاملين بمشروعات عمرها (من سنة إلى أقل من ٣ سنوات) بنسبة (٢٤.٣%)، وكانت أقل نسبة للعاملين بمشروعات أعمارها (خمس سنوات فأكثر) حيث كانت نسبتهم (٧.٣%) من إجمالي أفراد العينة.

٤- أن معظم أفراد عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة صفتهم (مالك المشروع) بنسبة (٦١.٥%)، أما (المديرون المعينون) فكانت نسبتهم (٣٨.٥%) من إجمالي أفراد العينة.

٥- أن معظم أفراد عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة جنسيتهم (سعودي) بنسبة (٦١.٥%)، أما (غير السعوديين) فكانت نسبتهم (٣٨.٥%) من إجمالي أفراد العينة حيث أن (مالك المشروع) في العينة العشوائية محل الدراسة هم من جنسيات سعودية مما جعل صفة(مالك المشروع) تتفق مع جنسية (سعودي) ، ونسبة (المديرون المعينون) في العينة العشوائية محل الدراسة هم من جنسيات غير سعودي مما ادى الى تطابق (مدير معين) مع الجنسية(غير سعودي).

٦- أن معظم أفراد عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة يعملون بمشروعات عدد العمال بها (أقل من ٥ عمال) بنسبة (٤١.٥%)، يليهم من يعملون بمشروعات بها عدد عمال (من ٥ إلى ٩ عمال) بنسبة (٣٤%)، وكانت أقل نسبة لأفراد عينة الدراسة الذين يعملون بمشروعات عدد عمالها (من ١٠ إلى أقل من ١٩ عامل) حيث كانت نسبتهم (٢٤.٥%).

٧- أن معظم أفراد عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة يعملون بمشروعات نسبة السعودة بها (أقل من ١٠%) بنسبة (٤٦%)، يليهم من يعملون بمشروعات بها نسبة سعودة (من ١٠% إلى ٣٠%) بنسبة (٣٠.٨%)، ثم من يعملون بمشروعات بها نسبة سعودة (من ٣١% إلى ٤٠%) بنسبة (١٩.٣%)، ثم من يعملون بمشروعات بها نسبة سعودة (أكثر من٥٠%) بنسبة (٢.٥%)، وكانت أقل نسبة لأفراد عينة الدراسة الذين يعملون بمشروعات نسبة السعودة بها (من ٤١% إلى ٥٠%) حيث كانت نسبتهم (١.٥%).

٨- أن معظم أفراد عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة يعملون بمشروعات نشاطها (تجاري) بنسبة (٤٠.٣%)، يليهم من يعملون بمشروعات نشاطها (خدمي) بنسبة

(٢٩.٨%)، ثم من يعملون بمشروعات نشاطها (صناعي) بنسبة (١٨.٥%)، وكانت أقل نسبة لأفراد عينة الدراسة الذين يعملون بمشروعات نشاطها (زراعي) حيث كانت نسبتهم (١١.٥%).

استخدم الباحث الاستبانة كأداة في هذه الدراسة، وذلك لتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها

تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من جزئين هما:

الجزء الأول: أحتوى على مجموعة من البيانات الشخصية، وهي: الجنس، المؤهل العلمي، عمر المشروع، صفة المسئول عن إدارة المشروع، جنسية مدير المشروع، عدد العمال، نسبة السعودة بالمشروع، نشاط المشروع.

الجزء الثاني: الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي، وتكون من (٣٠) عبارة تم توزيعها بالتساوي على ثلاثة محاور كالتالي:

المحور الأول: مدى إسهام المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية، ويتكون من (١٠) عبارات.

المحور الثاني: مدى إسهام المشروعات الصغيرة في التكامل مع المشروعات الكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع، ويتكون من (١٠) عبارات.

المحور الثالث: مدى إسهام مؤسسات التمويل بتوفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة، ويتكون من (١٠) عبارات.

وقد استخدم الباحث أسلوب ليكرت (Likert) خماسي التدرّج (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) . ليختار المستجيب إحداها حسب درجة موافقته على الفقرة.

واعتمد الباحث للتحقق من صدق الأداة على طريقتين الأولى وتسمى الصدق الظاهري (Face validity)، التي تعتمد على عرض الأداة على مجموعة من المتخصصين الخبراء في المجال، أما الثانية وتسمى الاتساق الداخلي (Internal Consistency) وتقوم على حساب معامل الارتباط بين كل وحدة من وحدات الأداة، والأداة ككل.

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)** لمعالجة البيانات وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

١- التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغيراتها.

٢- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لحساب متوسطات عبارات الاستبيان وكذلك الدرجات الكلية والدرجات الفرعية للاستبانة بناء على استجابات أفراد عينة الدراسة.

٣- معامل ارتباط بيرسون لحساب الاتساق الداخلي.

٤- معامل الثبات: باستخدام معادلة كرونباخ ألفا.

٥- تحليل التباين (ANOVA) للتعرف على دلالة ما قد يوجد من فروق بين متوسطات درجات إجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة وفقا للمتغيرات (المؤهل العلمي، عمر المشروع، عدد العمال، نسبة السعودة بالمشروع، نشاط المشروع).

٦- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independent Sample T Test)، للتعرف على دلالة ما قد يوجد من فروق بين متوسطات درجات استجابات أفراد عينة الدراسة على محاور الدراسة وفقا للمتغيرات (الجنس، صفة المسئول عن إدارة المشروع، جنسية مدير المشروع).

٧- ولحساب مدى استجابة أفراد العينة على كل عبارات الاستبانة ، تم استخدام المعادلة (عدد فئات المقياس-١)/ عدد الفئات. وللتدرج الخماسي يكون مدى الفئة = ٠.٨ ، وعلى هذا تكون الاستجابات محصورة بين :

- من ١ إلى أقل من ١.٨٠ تمثل درجة موافقة (غير موافق بشدة)
- من ١.٨٠ إلى أقل من ٢.٦٠ تمثل درجة موافقة (غير موافق)
- من ٢.٦٠ إلى أقل من ٣.٤٠ تمثل درجة موافقة (محايد)
- من ٣.٤٠ إلى أقل من ٤.٢٠ تمثل درجة موافقة (موافق)
- من ٤.٢٠ إلى ٥ تمثل درجة موافقة (موافق بشدة)

تحليل النتائج

نتائج إجابات العينة على أسئلة الدراسة

نستعرض فيما يلي نتائج إجابات العينة على أسئلة الدراسة والتي تبرز لنا مدى رؤية أفراد عينة الدراسة للوضع القائم للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي.

*** ما الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي؟**

وللإجابة على هذا السؤال، فقد تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة بمحافظة جدة على عبارات استبانة (الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي) والتي حددها الباحث في ثلاثة محاور، ومن ثم ترتيب هذه المحاور تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل محور، ويبين ذلك الجدول التالي.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

ترتيب المحور	رقم المحور بالاستبانة	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	٢	**المحور الثاني: مدى إسهام المشروعات الصغيرة في التكامل مع المشروعات الكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع**	٤.٥٧	٠.٢٧١	موافق بشدة
٢	١	**المحور الأول: مدى إسهام المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية**	٤.٤١	٠.٣٤٩	موافق بشدة
٣	٣	**المحور الثالث: مدى إسهام مؤسسات التمويل بتوفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة**	٣.٩٨	٠.٤٦٦	موافق
المجموع الكلي (الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي)			٤.٣٢	٠.٢٢٩	موافق بشدة

يتضح من الجدول أن المتوسط العام للدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الاقتصادي من وجهة نظر المسئولين عن إدارة تلك المشروعات بلغ (٤.٣٢) وهو يدل على درجة موافقة (موافق بشدة)، وبلغ الانحراف المعياري (٠.٢٢٩) وهي قيمة متدنية مما يدل على تجانس إجابات أفراد عينة الدراسة على مدى أهمية الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد السعودي.

أما فيما يتعلق بترتيب محاور (الدور الاقتصادي للمشروعات الصغيرة) من وجهة نظر مديري المشروعات الصغيرة بمحافظة جدة، فيتبين من جدول (٤-١٣) أن أكبر درجة من الموافقة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة كانت للمحور الثاني (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في التكامل مع المشروعات الكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع) حيث جاء هذا المحور بمتوسط حسابيي (٤.٥٧)، يليه المحور الأول (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية) بمتوسط حسابي (٤.٤١) وكلاهما بدرجة موافقة (موافق بشدة)، بينما كانت أقل درجة من الموافقة للمحور الثالث (مدى إسهام مؤسسات التمويل بتوفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة) حيث جاء هذا المحور بمتوسط حسابي (٣.٩٨) ودرجة موافقة (موافق).

ويفسر ذلك حاجة المسئولين عن المشروعات الصغيرة إلى تفعيل الدور التكاملي بين المشروعات الصغيرة والكبيرة مما سيسهم بدوره في رفع الإنتاجية للمشروعات الصغيرة وبالتالي منافسة المنتج الأجنبي الذي يجد فرصته في السوق بسبب غياب الدور التكاملي بين المشروعات الصغيرة والكبيرة في الداخل، حيث يتضح من درجة موافقة أفراد العينة على المحور الثاني بدرجة (موافق بشدة) وحصول هذا المحور على الترتيب الأول بين محاور الدراسة إلى الأهمية الكبيرة التي يمثلها التكامل والتلاحم بين المشروعات الصغيرة والكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع، وانعكاس ذلك إيجابا على قيام المشروعات الصغيرة بالدور الاقتصادي المنوط بها كأحد أهم روافد التنمية للاقتصاد السعودي.

*** مدى إسهام المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية.**

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الأول (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية) ، ثم ترتيب تلك العبارات تنازلياً بناء على المتوسط الحسابي، كما تبين نتائج الجدول التالي:

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الأول (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية) مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة عليها من قبل المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة

ترتيب العبارة	رقم العبارة بالمحور	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	٦	يفضل أن تكون الأولوية في الاستقدام للعمالة المؤهلة.	٤.٧٤	٠.٤٨٤	موافق بشدة
٢	٨	انخفاض جاذبية العمل في المشروعات الصغيرة لانخفاض الأجور فيها.	٤.٧٠	٠.٥٩١	موافق بشدة
٣	١	الأعمال الفنية في المشروع يتم الإشراف عليها من قبل مختصين.	٤.٦٤	٠.٦٧٥	موافق بشدة
٤	٢	يجب أن يخضع العاملين لدورات تدريبية لتحسين أدائهم.	٤.٦٤	٠.٤٩٢	موافق بشدة
٥	٣	تأهيل العمالة الوطنية من شروط التوظيف.	٤.٦١	٠.٥٢٧	موافق بشدة
٦	٥	درجة المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل منخفضة.	٤.٤٠	٠.٧١٥	موافق بشدة
٧	١٠	بعض تخصصات الخريجين من مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني لا تتفق مع متطلبات الوظائف بالمشروعات الصغيرة.	٤.٣٠	٠.٥٩٢	موافق بشدة
٨	٩	يوجد ضعف بالتنسيق بين الجهات القائمة بالتأهيل للمشروعات الصغيرة.	٤.٣٠	٠.٦٠٠	موافق بشدة
٩	٤	تحد المشروعات الصغيرة من مشكلة البطالة في المملكة من خلال توفيرها لفرص وظيفية جديدة للعمالة الوطنية.	٤.٣٠	٠.٧٩٥	موافق بشدة
١٠	٧	للإعلام دور مهم في التعريف بالفرص الوظيفية المتوافرة في المشروعات الصغيرة.	٣.٤٣	١.٢٧٢	موافق
المجموع الكلي (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية)			**٤.٤١**	**٠.٣٤٩**	**موافق بشدة**

يوضح الجدول أن المتوسط العام للمحور الأول (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية) من وجهة نظر مديري المشروعات الصغيرة بمحافظة جدة بلغ (٤.٤١) وهو يدل على درجة موافقة (موافق بشدة)، وجاءت قيمة الانحراف المعياري لهذا المحور (٠.٣٤٩) وهي قيمة متدنية مما يدل على تجانس استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مدى إسهام المشروعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية والمحددة بالمحور الأول.

وجاءت عبارات هذا البعد بدرجة موافقة (موافق بشدة) و(موافق)، حيث جاءت العبارة رقم ٦ (يفضل أن تكون الأولوية في الاستقدام للعمالة المؤهلة) في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٤.٧٤) ، يليها في الترتيب الثاني العبارة رقم ٨ (انخفاض جاذبية العمل في المشروعات الصغيرة لانخفاض الأجور فيها) بمتوسط حسابي (٤.٧٠). وكلاهما بدرجة موافقة (موافق بشدة).

وجاءت باقي عبارات هذا البعد بمتوسطات حسابية تتراوح بين (٤.٦٤ – ٤.٣٠) بدرجة موافقة (موافق بشدة) وكانت أقل درجات الموافقة من قبل أفراد عينة الدراسة للعبارة رقم ٧ (للإعلام دور مهم في التعريف بالفرص الوظيفية المتوافرة في المشروعات الصغيرة) التي جاءت في الترتيب العاشر والأخير بمتوسط حسابي (٣.٤٣) ودرجة موافقة (موافق).

من خلال إجابات المحور الأول يتضح إدراك المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة لأهمية أن تكون الأولوية لاستقدام العمالة المؤهلة، وبالتالي فأن سعودة الوظائف أمر مطلوب ولكن يجب أن يكون عبر مراحل وآليات، ومن هذه الآليات انه في حالة إن لم تكن تلك العمالة مؤهلة فتصبح الأولوية للعمالة الوطنية إن كانت أكثر تأهيلا وخبرة في مجال العمل، حيث أن سعودة الوظائف تواجه معوقات من أبرزها:

١- أن العمالة الوطنية تتطلب أجور أعلى من العمالة المستقدمة، وهذا ما يوضحه موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة على العبارة (انخفاض جاذبية العمل في المشروعات الصغيرة لانخفاض الأجور فيها).
٢- درجة الموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل منخفضة، وهذا ما يوضحه موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة على العبارة(درجة الموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل منخفضة).
٣- ضعف التنسيق بين الجهات القائمة بالتأهيل ومنها مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والجامعات التطبيقية فيما بينها من جهة وبين مكاتب العمل من جهة أخرى في طرح احتياجات هذه المشروعات من الوظائف، وهذا ما يوضحه موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة على العبارة(يوجد ضعف بالتنسيق بين الجهات القائمة بالتأهيل للمشروعات الصغيرة).

***مدى إسهام المشروعات الصغيرة في التكامل مع المشروعات الكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع**

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الثاني (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في التكامل مع المشروعات الكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع)، ثم ترتيب تلك العبارات تنازلياً بناء على المتوسط الحسابي، كما تبين نتائج الجدول التالي.

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثاني (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في التكامل مع المشروعات الكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع) مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة عليها من قبل المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة

ترتيب العبارة	رقم العبارة بالمحور	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	١	تدعم المشروعات الصغيرة المشروعات الكبيرة.	٤.٧٩	٠.٤٦٠	موافق بشدة
٢	١٠	مساندة وتعضيد المشروعات الكبيرة للمشروعات الصغيرة يسهم في الحد من منافسة المنتجات المستوردة.	٤.٧١	٠.٤٧٦	موافق بشدة
٣	٥	تعمل المشروعات الصغيرة على تخفيض التكاليف والأسعار لتحقيق مزايا تكاملية.	٤.٦٧	٠.٥٠٣	موافق بشدة
٤	٣	من المفيد ربط المشروعات الصغيرة بالكبيرة كمورد أو موزع لها.	٤.٦٦	٠.٥٠٩	موافق بشدة
٥	٢	تدعيم العلاقات التكاملية مع المشروعات الكبيرة يوفر التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة.	٤.٦٤	٠.٥١٦	موافق بشدة
٦	٦	تقوم المشاريع الصغيرة بدور مهم في تحقيق التكامل مع المشاريع الكبيرة.	٤.٦٣	٠.٥٠٤	موافق بشدة
٧	٧	تتبع المشروعات الصغيرة أسلوب التعاقد من الباطن عند اتفاقها مع المشروعات الكبيرة.	٤.٥٨	٠.٥٧٥	موافق بشدة
٨	٨	تمتلك المشروعات الصغيرة مقومات الابتكار والتطوير مما يسهم في جذب المشروعات الكبيرة للتعامل معها.	٤.٥٤	٠.٥٧٤	موافق بشدة
٩	٤	يجب ابتعاد المشروعات الصغيرة عن المنافسة مع المشروعات الكبيرة.	٤.٥٣	٠.٧٠٤	موافق بشدة
١٠	٩	التسهيلات التي توفرها الأجهزة الحكومية الرسمية تحفز من إنشاء المشروعات الصغيرة.	٣.٩٢	٠.٩٦٥	موافق
المجموع الكلي (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في التكامل مع المشروعات الكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع)			**٤.٥٧**	**٠.٢٧١**	**موافق بشدة**

يتضح من الجدول أن المتوسط العام للمحور الثاني (مدى إسهام المشروعات الصغيرة في التكامل مع المشروعات الكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع) من وجهة نظر مديري المشروعات الصغيرة بمحافظة جدة بلغ (٤.٥٧) وهو يدل على درجة موافقة (موافق بشدة)، وجاءت قيمة الانحراف المعياري لهذا المحور (٠.٢٧١) وهي قيمة متدنية مما يدل على تجانس استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مدى إسهام المشروعات الصغيرة في التكامل مع المشروعات الكبيرة لتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع والمحددة بالمحور الثاني.

وجاءت عبارات هذا البعد بدرجة موافقة (موافق بشدة) و(موافق)، حيث جاءت العبارة رقم ١ (تدعم المشروعات الصغيرة المشروعات الكبيرة) في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٤.٧٩) ، يليها في الترتيب الثاني العبارة رقم ١٠ (مساندة وتعضيد المشروعات الكبيرة للمشروعات الصغيرة يسهم في الحد من منافسة المنتجات المستوردة) بمتوسط حسابي (٤.٧١). وكلاهما بدرجة موافقة (موافق بشدة).

وجاءت باقي عبارات هذا البعد بمتوسطات حسابية تتراوح بين (٤.٦٧ – ٤.٥٣) بدرجة موافقة (موافق بشدة) وكانت أقل درجات الموافقة من قبل أفراد عينة الدراسة للعبارة رقم ٩ (التسهيلات التي توفرها الأجهزة الحكومية الرسمية تحفز من إنشاء المشروعات الصغيرة) التي جاءت في الترتيب العاشر والأخير بمتوسط حسابي (٣.٩٢) ودرجة موافقة (موافق)

ومما سبق يتضح إدراك المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة لأهمية التكامل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة وما له من أثر في الحد من منافسة المنتجات المستوردة وتخفيض التكلفة للمنتجات المحلية، وما يحققه التكامل من قدرة المشروعات الصغيرة على خفض تكاليف الإنتاج نتيجة لتميزها بانخفاض تكلفة العمل وانخفاض نفقات البحوث، وسرعة ومرونة اتخاذ القرارات واستخدام آلات ومعدات بسيطة ذات تكلفة منخفضة وبالتالي قدرة هذه المشروعات على تكملة وتغذية المشروعات الكبيرة، لما تمتلكه المشروعات الصغيرة من مقومات الابتكار والتطوير، والذي يجتذب المشروعات الكبيرة للتعامل معها، وتحصل المشروعات الكبيرة على جزء من القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة حيث عادة ما يكون سعر الشراء من المشروعات الصغيرة أقل من القيمة الحقيقية للسلع والأجزاء المنتجة.

كما يتضح من خلال إجابات المحور الثاني موافقة أفراد عينة الدراسة بشدة على وجوب ابتعاد المشروعات الصغيرة عن منافسة المشروعات الكبيرة، وتأكيد أفراد العينة على ضرورة العمل من اجل تدعيم العلاقات التكاملية مع المشروعات الكبيرة لما له من دور في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة.

***مدى إسهام مؤسسات التمويل بتوفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة**

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات المحور الثالث (مدى إسهام مؤسسات التمويل بتوفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة) ، ثم ترتيب تلك العبارات تنازلياً بناء على المتوسط الحسابي، كما تبين نتائج الجدول التالي

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور الثالث (مدى إسهام مؤسسات التمويل بتوفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة) مرتبة تنازلياً حسب درجة الموافقة عليها من قبل المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة

ترتيب العبارة	رقم العبارة بالمحور	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
١	٧	إنشاء جهة تضمن مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة يوفر التمويل للمشروعات الصغيرة.	٤.٧٥	٠.٥٤٥	موافق بشدة
٢	٣	من الأفضل أن تكون المؤسسة الممولة شريك في المشروعات الصغيرة.	٤.٦٩	٠.٦٥٣	موافق بشدة
٣	٤	لدي معرفة بحاضنات المشروعات التي تقدم الدعم والرعاية للمشروعات الصغيرة.	٤.٤١	٠.٧٢٠	موافق بشدة
٤	١٠	تعطى المؤسسات التمويلية للمشروعات الصغيرة تسهيلات خاصة لسداد القرض.	٤.٤١	٠.٧٣١	موافق بشدة
٥	٩	سهولة الاتصال بمؤسسات التمويل للحصول على القروض.	٤.٣١	٠.٧٢٠	موافق بشدة
٦	٥	يستحسن أن تكون حاضنات المشروعات شريك مع المشروعات الصغيرة.	٤.٢٩	٠.٧٩٢	موافق بشدة
٧	١	سرعة استجابة المؤسسات التمويلية لتمويل المشروعات الصغيرة.	٤.٢٢	١.٠٣٢	موافق بشدة
٨	٨	يتم إعطاء التمويل للمشروعات الصغيرة من قبل مؤسسات التمويل بضمانات ميسرة.	٤.١٩	٠.٦٨٣	موافق
٩	٢	تقوم البنوك التجارية بدور إيجابي في تمويل المشروعات الصغيرة.	٢.٤٤	٠.٩٩٠	غير موافق

١٠	٦	تقوم المؤسسات التمويلية بتوفير التمويل اللازم لقيام المشروع الصغير في جميع مراحله.	٢.٠٩	١.١١٣	غير موافق
المجموع الكلي (مدى إسهام مؤسسات التمويل بتوفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة)			٣.٩٨	٠.٤٦٦	**موافق**

يتضح من الجدول أن المتوسط العام للمحور الثالث (مدى إسهام مؤسسات التمويل بتوفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة) من وجهة نظر مديري المشروعات الصغيرة بمحافظة جدة بلغ (٣.٩٨) وهو يدل على درجة موافقة (موافق)، وجاءت قيمة الانحراف المعياري لهذا المحور (٠.٤٦٦) وهي قيمة متدنية مما يدل على تجانس استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات مدى إسهام مؤسسات التمويل بتوفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة والمحددة بالمحور الثالث.

وجاءت عبارات هذا البعد بدرجة موافقة (موافق بشدة) و(غير موافق)، حيث جاءت العبارة رقم ٧ (إنشاء جهة تضمن مخاطر الائتمان للمشروعات الصغيرة يوفر التمويل للمشروعات الصغيرة) في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (٤.٧٥) ، يليها في الترتيب الثاني العبارة رقم ٣ (من الأفضل أن تكون المؤسسة الممولة شريك في المشروعات الصغيرة) بمتوسط حسابي (٤.٦٩). وكلاهما بدرجة موافقة (موافق بشدة).

وجاءت باقي عبارات هذا البعد بمتوسطات حسابية تتراوح بين (٤.٤١ – ٤.٢٢) بدرجة موافقة (موافق بشدة)، بينما جاءت العبارة رقم ٨ (يتم إعطاء التمويل للمشروعات الصغيرة من قبل مؤسسات التمويل بضمانات ميسرة) بمتوسط حسابي (٤.١٩) ودرجة موافقة (موافق).

وكانت أقل درجات الموافقة من قبل أفراد عينة الدراسة للعبارة رقم ٢ (تقوم البنوك التجارية بدور إيجابي في تمويل المشروعات الصغيرة) التي جاءت في الترتيب التاسع بمتوسط حسابي (٢.٤٤) ودرجة موافقة (غير موافق) وكذلك للعبارة رقم ٦ (تقوم المؤسسات التمويلية بتوفير التمويل اللازم لقيام المشروع الصغير في جميع مراحله) التي جاءت في الترتيب العاشر والأخير بمتوسط حسابي (٢.٠٩) ودرجة موافقة (غير موافق)

ومن خلال نتائج إجابات العينة على تساؤلات المحور الثالث يتضح جوانب القصور في التمويل الخاص بالمشروعات الصغيرة حيث اتجهت أغلبية آراء العينة إلى ضرورة قيام الدولة باستحداث جهاز لضمان مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة تكون مهمته ضمان حصول هذه المشروعات على التمويل اللازم في جميع مراحلها، حيث تحجم الكثير من مؤسسات التمويل عن ذلك بسبب المخاطر المترتبة على إقراض المشروعات الصغيرة، حيث اتجهت معظم آراء عينة الدراسة إلى إحجام البنوك التجارية

عن تمويل المشروعات الصغيرة وكثرة الضمانات المطلوبة من قبل البنوك التجارية عند منح التمويل للمشروعات الصغيرة، واتضح رغبة أفراد العينة في مشاركة الجهة الممولة في المشروع.

ابرز ما تم استخلاصه من آراء العينة في المحور الثالث الإجماع على أن التمويل من قبل مؤسسات الإقراض للمشروعات الصغيرة لا يكون غالباً ألا في مرحلة معينة فقط وهي مرحلة التأسيس، وهذا بدوره يشكل عائقاً أمام استمرارية مثل هذه المشروعات.

النتائج و التوصيات:

من خلال التفسير لآراء عينة الدراسة من المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة، يمكن استخلاص النتائج التالية:

١- إدراك المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة لأهمية استقطاب مشروعاتهم للعمالة الوطنية، وتدريبهم على رأس العمل او من خلال مراكز التدريب الحكومية، وان تكون الأولوية لاستقدام العمالة المؤهلة.

٢- انخفاض درجة الموائمة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل، وضعف التنسيق بين الجهات القائمة بالتأهيل ومكاتب العمل، ادى الى عدم تكوين قاعدة من طبقة الحرفيين والعمال المهرة الوطنيين، الذين يتولون تشغيل المشروعات الصغيرة.

٣- عدم وجود جهة محددة مسئولة عن تنظيم شئون المشروعات الصغيرة ودعمها وتنميتها، وإنما تتبع من النواحي النظامية والاجرائية الى جهتين هما: وزارة الشؤون البلدية والقروية ووزارة التجارة والصناعة ولا يوجد تحديد لمسئوليات كل جهة، ادى الى دخول المشروعات الصغيرة في منافسة مع المشروعات الكبيرة، مما سبب خروج كثير من هذه المشروعات من السوق.

٤- إدراك المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة لما يحققه التكامل من قدرة المشروعات الصغيرة على خفض تكاليف الإنتاج نتيجة لتميزها بانخفاض تكلفة العمل وانخفاض نفقات البحوث، وسرعة ومرونة اتخاذ القرارات واستخدام آلات ومعدات بسيطة ذات تكلفة منخفضة وبالتالي قدرة هذه المشروعات على تكملة وتغذية المشروعات الكبيرة.

٥- الدور الحيوي لحاضنات المشروعات الصغيرة، حيث توفر البيئة الصالحة لقيام واستمرارية المشروعات الصغيرة، وتعتبر من مقومات نجاحها.

٦- القصور في التمويل الخاص بالمشروعات الصغيرة بسبب المخاطر المترتبة على إقراض المشروعات الصغيرة، حيث تحجم كثير من مؤسسات التمويل وفي مقدمتها البنوك التجارية عن تمويل المشروعات الصغيرة، وتلجأ في كثير من الأحيان لتعقيد إجراءاتها بكثرة الضمانات المطلوبة عند منح التمويل للمشروعات الصغيرة.

٧- أن التمويل من قبل مؤسسات الإقراض للمشروعات الصغيرة لا يكون غالباً ألا في مرحلة معينة فقط وهي مرحلة التأسيس، مما يشكل عائقاً أمام استمرارية مثل هذه المشروعات.

٨- هناك إسهام من قبل مؤسسات التمويل للمشروعات الصغيرة التي تتسم بـ(عمرها أكثر من خمس سنوات – المشروعات القلية التمويل كالمشاغل – جنسية مدير المشروع سعودي) ويعزى ذلك الى قلة المخاطر المترتبة على اقراض هذه المشروعات، حيث اثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة احصائية في تقدير المسئولين عن إدارة المشروعات الصغيرة تعزى لهذه المتغيرات.

في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

١- العمل على تأهيل العمالة الوطنية وتهيئتها للدخول في المشروعات الصغيرة من خلال العمل على تكوين قاعدة من طبقة الحرفيين والعمال المهرة، وذلك بربط تخصصات التعليم والمناهج الدراسية مع متطلبات سوق العمل، وتحسين كفاءة مخرجات نظام التعليم الفني والتدريب المهني، وتكثيف الجهود للتوسع في تدريب العاملين على رأس العمل.

٢- الاقتصار على استقدام العمالة المدربة والمتخصصة في العمل وسرعة تفعيل نظام الاستقدام عن طريق المؤسسات المتخصصة، والحد من إعطاء صلاحيات الاستقدام بأيدي المواطنين لما يشكله من خطر كبير على خطط الدولة الرامية للسعودة، لكونهم يستقدمون العمالة بدون ضوابط أو معايير، مما يشكل إخلال بأمن الوطن وسلامة المواطن.

٣- العمل على تهيئة الجو المناسب لإيجاد تكامل وتلاحم يجمع بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، وابتعاد المشروعات الصغيرة عن المنافسة معها، وذلك من خلال ارتباط المشروعات الصغيرة بالمشروعات الكبيرة كمورد أو موزع لها، وإتباع المشروعات الصغيرة لأسلوب التعاقد من الباطن عند اتفاقها مع المشروعات الكبيرة.

٤- تطوير آليات تمويل المشروعات الصغيرة، من خلال ضمان الائتمان المقدم لهذه المشروعات، بإقامة كيان رسمي مستقل، وزارة أو هيئة لرعاية وإدارة شئون المشروعات الصغيرة وتوفير الدعم لها وتنميتها وتطويرها، للقيام بأعمال التخطيط والإشراف والرقابة والتوجيه للمشروعات الصغيرة.

٥- تفعيل دور حاضنات للمشروعات الصغيرة من قبل الجامعات المتخصصة وإنشاء فروع لها في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، ودعمها بالخبراء والمفكرين في هذا المجال، خصوصاً وأن الدولة قامت بفتح جامعات في معظم مناطق ومحافظات المملكة مما يسهم بدوره في تهيئة الجو المناسب لإقامة مثل هذه الحاضنات.

٦- العمل على تفعيل دور الصناديق الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة، وتهيئة الجو المناسب لها لقيامها بدورها كأجهزة وضعت لتسهيل إقامة المشروعات الصغيرة ورعايتها وتذليل الصعوبات التي تعترضها، وإسهامها في إعداد برامج لتطوير المشروعات الصغيرة، من خلال تكثيف الدور الإعلامي للتعريف بهذه الهيئات وما تقوم به من أعمال.

٧- زيادة قيمة القروض المقدمة من قبل المؤسسات التمويلية لتتلاءم مع الزيادة المرتفعة في الأسعار الحالية، وذلك بإعادة النظر في تقييم تكلفة المواد والآلات والمعدات والتجهيزات الأساسية للمشروع بناء على الأسعار القائمة فعلاً.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

العاني ، مزهر شعبان ، وآخرون (٢٠١٠م) إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي ، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة جدة (٢٠٠٢م) أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الرياض: ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م) التي تنظمها وزارة التخطيط، ١٩-٢٣اكتوبر ٢٠٠٢م.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (٢٠٠٣م) المنشآت الصغيرة محركات أساسية لنمو اقتصادي منشود ، الرياض: منتدى الرياض الاقتصادي نحو تنمية اقتصادية مستدامة.

الغرفة التجارية الصناعية بالرياض (٢٠٠٣م) توطين الوظائف في القطاع الخاص و مرئيات أصحاب الأعمال حول المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق السعودة، الرياض: مركز البحوث والدراسات.

الغمري ، نايف صلاح (٢٠٠٩م) المؤسسات الصغيرة إدارتها ومؤشرات نجاحها ، ط٤ ، جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع.

برنوطي ، سعاد نايف (٢٠٠٨م) إدارة الإعمال الصغيرة أبعاد للريادة ، ط٢ ، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

بصل ، محمد عبدا لحميد (٢٠٠٢م) المشروعات الصغيرة والمتوسطة "مواجهة التحديات التمويلية الرياض: ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها.

بن عنتر ، عبد الرحمن و عليان ، ندير (٢٠٠٦م) عوامل نجاح وفشل المشروعات الصغيرة في ظل التحديات المعاصرة ، الجزائر: الملتقى الدولي ، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .يومي ١٧ – ١٨ أبريل ٢٠٠٦، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف.

سلامة ، احمد محمد (٢٠٠٩م) دراسة ٧٥% من العاملين في المنشآت الصغيرة السعودية وافدون ، الاقتصادية العدد ٥٧٨٧ ، أغسطس ٢٠٠٩. تاريخ الدخول ٢٠١١/٧/٢٦م من موقع **خطأ! مرجع الارتباط التشعبي غير صالح.**

سلمان ، ميساء حبيب (٢٠٠٩م) الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية رسالة ماجستير ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد ، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية.

شتيوي ، موسى (٢٠١١م) دور المشاريع الصغيرة في الحد من الفقر والبطالة ، عمان: دار قنديل للنشر والتوزيع.

شلبي ، نبيل محمد (٢٠٠٢م) نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، الرياض: الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ورقة عمل مقدمة إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها خلال الفترة٢-١٤٢٣/٨/٣هـ.

شلبي ، نبيل محمد (٢٠٠٧م) الفرص الاستثمارية المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتكامل مع الشركات العملاقة في المملكة العربية السعودية ، صنعاء: الملتقى العربي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة ٢٥-٢٦/ ١١/ ٢٠٠٧م.

مجلس الغرف السعودية (١٤٢٣هـ) أساليب جديدة لتنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الرياض: إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠ هـ.

مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية (١٤٢٨هـ) مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني مؤشرات وإحصاءات ، الرياض: إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية.

جامعة الملك عبدا لعزيز (١٤٢٦هـ) حاضنات الأعمال ، مجلس البحث العلمي ، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة ، الإصدار الثالث، جدة: جامعة الملك عبد العزيز.

مرعي ، إيمان (٢٠٠٥م) المشروعات الصغيرة والتنمية التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية ، القاهرة: مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Gould , John P. and Lazear, Edward p. (2001) Micro Economic Theory , Richard D.IRWIN, Delhi.

2- Bruno, Frank. (1990) The Front Collin Virtual Business Incubator , public Management, 80 (3).

3- ESCWA. (2001) Financial Schemes for Small and Medium Enterprises, United Nations, New York.

4- Campbell. (2005) "Risk Management Guide for Small Business" Global Risk Alliance Pty Ltd Jointly With NSW Department of State And Regional Development.

5-Vaughan, Emmett and another. (1999) " Fundamentals of Risk and Insurance " Johnwiley & sons.

6- Baumback , Clifford M : " How to Organize & Operate a Small Business " , Englewood Cleffs , NJ , Prentice Hall , 1990 .

ثالثا: مواقع على شبكة الانترنت تم الاستفادة منها

وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية: متاح على الموقع www.mep.gov.sa تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

وزارة المالية السعودية: متاح على الموقع www.old.mof.gov.sa تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات السعودية: متاح على الموقع www.cdsi.gov.sa تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

منظمة العمل الدولية: متاح على الموقع www.ilo.org تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

البنك السعودي للتسليف والادخار: متاح على الموقع www.scb.gov.sa تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

مجلس الغرف السعودية: متاح على الموقع www.saudichambers.org.sa تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

صندوق المئوية: متاح على الموقع www.tcf.org.sa تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

صندوق التنمية الزراعي السعودي: متاح على الموقع awww.adf.gov.s تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

صندوق التنمية الصناعي السعودي – متاح على الموقع www.sidf.gov.sa تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

صندوق عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع ، متاح على الموقع: www.gns-design.com تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.

برنامج عبدالله الحمد الزامل لمساندة المشروعات الصغيرة ، متاح على الموقع: www.zamil.com تم الاطلاع بتواريخ مختلفة.